

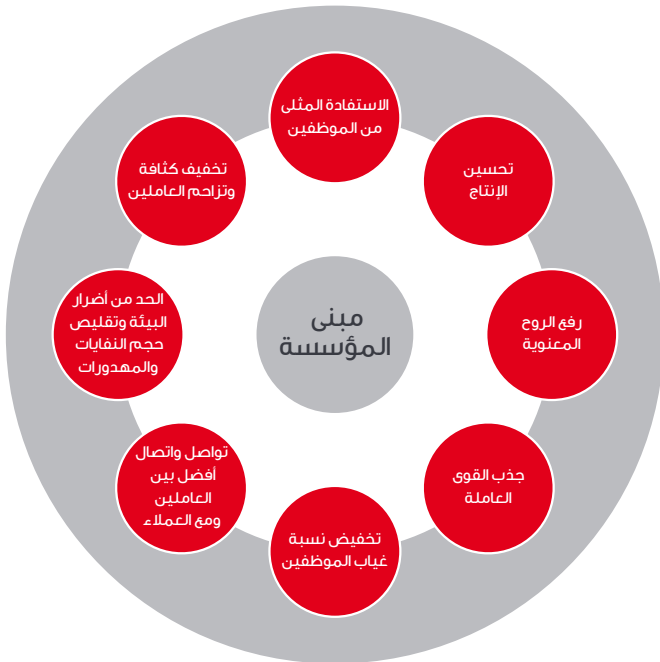
تحويل أصول المباني الحكومية حافزاً لدفع التغيير الاستراتيجي

"بات عدد كبير من المؤسسات يُدرك ما تملكه أصولها المبنية من تأثير بالغ وجذري في تسريع وتيرة التغيير داخل مؤسساتهم والذي يهدف إلى تحسين أداء وزيادة إنتاج الموظفين."

شهدنا مؤخراً لجوء مؤسسات القطاع العام إلى تبني المناهج الحديثة في مجال الإدارة مثل تسهيل وتبسيط الإجراءات وتعديل السياسات وإعادة هيكلة مؤسساتهم وإدخال أنظمة تقنية المعلومات بهدف دفع ودعم عملية التحول والتغيير.

وعلى الرغم من أن تطبيق هذه المناهج في القطاعات الحكومية لم يرق إلى المستوى المطلوب إلا أن تأثيرها القوي على القطاع الخاص شيء لا يمكن إنكاره. وقد يعود ذلك، أي عدم حدوث التغيير المطلوب في القطاعات الحكومية، إلى الأساليب التقليدية ذات الجذور العميقة المتأصلة تاريخياً منذ القدم في تأدية العمل الحكومي، الأمر الذي اعتاد عليه الجمهور في القطاع العام، وكل ما يحتاج القائمون على القطاع العام إلى تفهمه هو أن هذه الممارسات يتم تعزيزها بشكل قوي من خلال البناء القائم والمحيط بالموظفين، فالتغيير المنهجي والمتأني والمدروس في تخطيط وتصميم المبنى هو الوحيد الذي بإمكانه جلب الفائدة المرجوة.

وتعتبر المباني في واقع الأمر أكبر دافع للموظفين للقيام بأعمالهم بالصورة المطلوبة كما ثبت أنها أكثر حوافز التغيير تأثيراً عند تنفيذها وتوظيفها بشكل فعال. وقد يكون وضع تصميم لمبنى جديد بمثابة باعث للمؤسسة لوضع أهداف جديدة والسعي لتحقيقها. وهذا يتطلب أكثر من مجرد الانتقال إلى مبنى جديد أو تجديد المبنى القديم، فهو يتطلب برنامجاً استراتيجياً يتم فيه نظم كل عنصر من عناصر البناء والتصميم الجديد مع الهدف الاستراتيجي للمؤسسة. لذا ولتحقيق أكبر أثر ممكن، فإن عملية وضع خطط وبرامج إنشائية لابد لها أن تسير بالتزامن مع جهود التخطيط الاستراتيجي لأي مؤسسة كما يتطلب



الممارسات يتم تعزيزها بشكل قوي من خلال البناء القائم والمحيط بالموظفين

الأمر أن يقوم واضح البرامج بتحديد وتقييم وتجهيز وتعيين الأولويات ورصد المهام والبعد المكاني والميزانية والسياسة الهيكلية وطبيعة الخدمة ومتطلبات التشغيل والصيانة التي تدعم الأهداف والقيم والغايات الخاصة بكل من الخطط والإدارة الاستراتيجية للمؤسسة. إلا أن النهج الذي اعتادت المؤسسات على تبنيه ولا زالت تتبناه هو المضي في التخطيط الاستراتيجي بشكل مستقل بعيداً عن جهود التخطيط الإنشائي. وعليه، فإننا نجد أنه في حال تشييد بناء جديد، يقوم

نبذة عن شركة "إي سي هاريس" EC Harris

إي سي هاريس شركة استشارية رائدة عالمياً، تحتفل هذه السنة بمرور مائة عام على إنشائها. تتمتع الشركة بشبكة عالمية تضم ٤٦ مكتباً منتشرة في ٢٤ دولة يعمل بها أكثر من ٣٠٠٠ موظف، وقد افتتحت الشركة فرعها في الإمارات منذ عشرين عاماً بدعوة خاصة من الدولة.

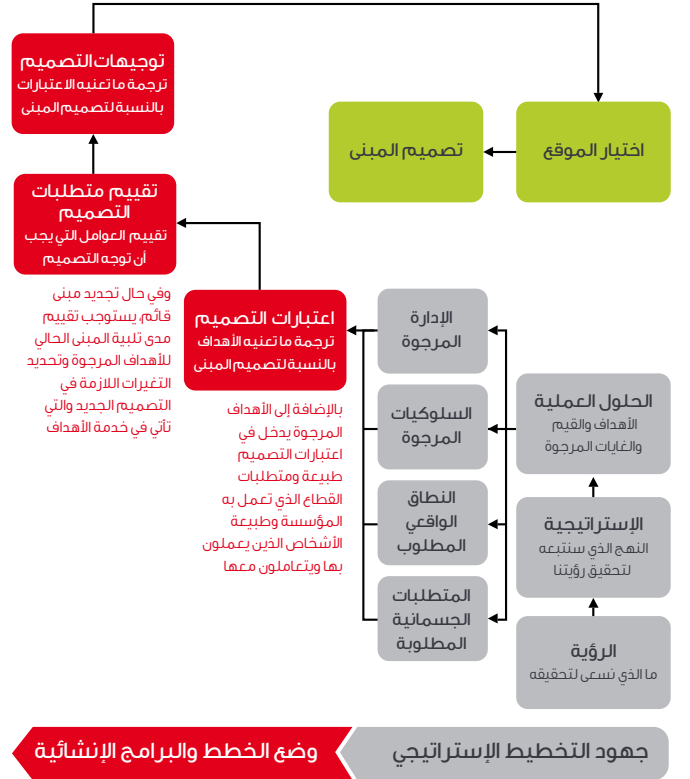
تتخصص إي سي هاريس في تقديم استشارات للمؤسسات حول أصولهم المبنية والثابتة وتعزيز إدارتهم لها واستفادتهم منها إما خلال فترة البناء أو خلال فترة تشغيلهم واستخدامهم لها أي ما بعد البناء. وتشمل المهارات المهنية لشركة "إي سي هاريس" ١٧ تخصصاً: إبتداءً من إستراتيجية الأصول والمنشآت مروراً بأنظمة إدارة المعلومات بالإضافة إلى تكلفة وبرامج وإدارة الإنشاءات وصولاً إلى تطوير البرمجيات. كما تعمل الشركة على تعزيز إمكانياتها وقدراتها من خلال إقامتها لتحالفات مع مجموعة من الشركات المنتقة بعناية وتشكيل سلاسل من الموردين خصيصاً لقطاعات معينة.

ولدى أي سي هاريس أخصائيين في القطاعات المختلفة من أهمها القطاع الحكومي حيث أن خبرتهم تمكننا من مساندة عملائنا على الاستفادة من أصولهم المبنية والثابتة بما يتناسب مع أفضل الممارسات الإنشائية والإدارية لهذا القطاع والتي تساعد في تعزيز الفائدة العائدة لهم ولرعاياهم منها. فمن خلال خبرتنا الطويلة في مجال استشارات الأصول المبنية والثابتة أدرنا مدى اختلاف احتياجات القطاعات المختلفة المتعلقة بالأبنية وإدارتها وأدرنا مدى الأثر الإستراتيجي الذي يتركه مراعاة هذه الاحتياجات على إنتاجية الموظفين ونفسية المراجعين وبذلك أداء المؤسسة ونجاحها بشكل عام. ونتيجة للتوعية الحاصلة لدى كثير من أصحاب ورؤساء المؤسسات لأهمية مراعاة هذه النواحي الإدارية والتي تمثل إحدى أهم الجوانب الإستراتيجية لأي مؤسسة اكتسبت إي سي هاريس سمعتها كإستشاري موثوق به وعملت جنباً إلى جنب مع العديد من رؤساء وأصحاب المؤسسات الكبرى في القطاعات المختلفة.

نبذة عن المؤلف

تشغل هلا التركي منصب إستشاري رئيسي في شركة "إي سي هاريس" وقد عملت مع هيئات قطاع عام رائدة في المنطقة، وقدمت لهم الإرشاد والتوجيه في ما يخص إستراتيجية ومبادرات التغيير التحولي التي يُجرّونها. للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى المراسلة على البريد الإلكتروني التالي: hala.alturki@echarris.com

معظم العملاء باختيار الموقع قبل تصميم المبنى أو وضع تصميم للمبنى قبل تحديد المتطلبات بشكل ملائم. وللحصول على مبنى ذي موثمة إستراتيجية، يتعين تغيير هذا النظام وفق تقييم للتغيرات الطارئة على عناصر البناء والتخطيط واعتماداً على الإدارة الإستراتيجية التي تنتهجها المؤسسة والدافع وراء أهداف التغيير التحولي، حيث ينبغي أخذ كل ذلك في الاعتبار قبل إجراء تغييرات في شكل وتصميم المبنى أو اتخاذ قرار بنقله بدلاً من تجديده.



عملية وضع الخطط والبرامج الإنشائية لابد أن تسير بالتزامن مع جهود التخطيط الإستراتيجي

خير مثال على ذلك، هو الرؤية التي تم وضعها لإمارة أبو ظبي لتصبح واحدة من أفضل خمس حكومات في العالم بحلول عام ٢٠٣٠. مثل هذه الرؤية الطموحة يتطلب تقديم الخدمات العامة بمستوى عالمي، وبلوغ هذا المستوى الراقي من معايير الخدمة، سيتطلب الأمر قوة عاملة على مستوى عال من الابتكار والانضباط والتعاون، ما سوف يترجم إلى خلق أساليب عمل جديدة تماماً، والذي يعني إيجاد بيئة عمل ذات إطار ونمط مختلف تدفع وتدعم وتُشجع هذه الممارسات الجديدة. ومن زاوية البرامج الإنشائية، سيفتضي الأمر تحديد وتبسيط وترجمة المتطلبات إلى حلول في مواقع العمل حيث يُمكن تنسيق جميع الجوانب التالية للتصميم الإنشائي في نطاقها.